

تحرك عاجل

محتجو منطقة الريف يواجهون أعمالاً انتقامية أثناء الاحتجاز

لا يزال زعيم احتجاجات منطقة الريف ناصر زفزافي، والصحفي حميد المهداوي، رهن الحبس الانفرادي المطول. ويواجه معتقلون مضربون عن الطعام أعمالاً انتقامية، حيث أن حالاتهم الصحية آخذة في التدهور. كما يواجهون المحاكمة بالدار البيضاء.

لا تزال السلطات المغربية تحتجز زعيم الحراك الشعبي ناصر زفزافي، الذي يبلغ من العمر 37 عامًا، وكذلك الصحفي حميد المهداوي، الذي يبلغ من العمر 38 عامًا؛ داخل الحبس الانفرادي المطول. إذ أمضى ناصر زفزافي ما يربو على 116 يومًا داخل الحبس الانفرادي، بينما يُحتجز حميد المهداوي داخله منذ اعتقاله في يوليو/تموز 2017.

ويُحتجز ناصر زفزافي داخل زنزانه فردية، بجناح لا يُحتجز به أي سجين، في السجن المحلي عين السبع 1؛ ويُسمح له بالتريض خارج الزنزانه مرتين لمدة نصف ساعة يوميًا. أما حميد المهداوي، فإنه محتجز بزنزانه فردية، ويُسمح له فقط بالتريض خارج الزنزانه لمدة نصف ساعة يوميًا، حيثما يبقى وحده. ويشكل عدم القيام بأي تواصل حقيقي يُذكر مع المعتقلين الآخرين، لما لا يقل عن 22 ساعة يوميًا لأكثر من 15 يومًا حبسًا انفراديًا مطولاً، والذي يرقى إلى التعذيب أو غير ذلك من سوء المعاملة، وفقاً لـ"قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء" ("قواعد مانديلا"). ويعدّ الرجال من بين 54 شخصًا، من ضمنهم صحفيون، وجّه لهم الوكيل العام للملك، في "محكمة الاستئناف بالدار البيضاء"، تهماً، تضمنت المساس بأمن الدولة الداخلي، على خلفية احتجاجات اتسمت بالسلمية إلى حد كبير، وطالبت بتحقيق العدالة الاجتماعية بمنطقة الريف الشمالية في المغرب في 2017. كما أفاد محامهم أن بعضهم اتُهم بأعمال عنف محددة، بينما اتُهمت غالبيتهم بالـ"تحريض" على الاحتجاج، والتمرد، بما في ذلك على مواقع التواصل الاجتماعي.

ويضرب عن الطعام ما لا يقل عن 35 معتقلاً، بالسجن المحلي عين السبع 1، منذ مدة تتراوح بين أسبوعين وثلاثة أسابيع، بينما تتدهور حالاتهم الصحية تدريجياً. وتضمنت مطالبهم وضع حد لحملة الاعتقالات القائمة

بمنطقة الريف، والإفراج عن كافة المعتقلين على خلفية الاحتجاجات. كما تقدم محاموهم بشكوى بشأن أعمال انتقامية واضحة مورست بحق المضربين عن الطعام؛ فحسبما ورد، قام حراس السجن، في 20 سبتمبر/أيلول 2017، بتصوير فيديو على هواتفهم الذكية، وهم يسخرون من المضربين، خلال تفتيشهم الذاتي الذي لم يُعلن عنه، بعد زيارة أسرهم الأسبوعية. كما فُصل المضربين عن الطعام عن بعضهم البعض، وأُودعوا زنازين مُغلقة؛ كما سُمح لهم بعدد أقل من المكالمات الأسبوعية من أسرهم أو مُنعت عنهم. وصودرت متعلقاتهم وأُتلف البعض منها، خلال تفتيش زنازينهم. كما أُضرب عدد من المعتقلين عن الطعام والشراب لمدة أسبوع، احتجاجًا على الأعمال الانتقامية الواضحة.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالعربية أو الفرنسية أو الإنجليزية، على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات إلى أن تُنتهي على الفور احتجاج ناصر زفزافي وحميد المهداوي، داخل الحبس الانفرادي المطول؛
- حث السلطات على أن تضمن عدم وقوع أعمال انتقامية بحق المضربين عن الطعام، وتوفير الرعاية الطبية الكافية لهم، تماشيًا مع آداب مهنة الطب؛
- دعوة السلطات إلى أن تُفرج، على الفور وبدون شرط أو قيد، عن جميع من اعتقلوا، بسبب ممارستهم لحرية التعبير وحرية التجمع.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2017 إلى الجهات التالية:

المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج

السيد/ محمد صالح تامك

زاوية شارع العرعار وزنقة الجوز

حي الرياض، الرباط، المملكة المغربية

فاكس: + 212 5 37 71 26 19

وزير العدل والحريات

معالي الوزير/ محمد أوجار

وزارة العدل والحريات
ساحة المامونية - صندوق بريد: 1015
الرباط، المملكة المغربية
فاكس: + 212 5 37 72 13 737
البريد الإلكتروني: contact@justice.gov.ma
تويتر: @MincomMa

وُثِرَسل نسخ إلى:
وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان
مصطفى الرميد
المنذوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان
شارع ابن سينا، زاوية شارع وادي المخازن، أكسال، الرباط
فاكس: +212 5 37 67 11 55
البريد الإلكتروني: contact@didh.gov.ma
تويتر: @didh_maroc

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشآت إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.
ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشآت بعد الموعد المحدد.

تحرك عاجل

محتجو منطقة الريف يواجهون أعمالاً انتقامية أثناء الاحتجاز

معلومات إضافية

أدانت "المحكمة الابتدائية بالحسيمة" الصحفي حميد المهداوي، في 24 يوليو/تموز 2017، بتحريض آخرين على المشاركة في احتجاج غير مصرح به، وحكمت عليه بالسجن لمدة ثلاثة أشهر ودفع غرامة قدرها 20,000 درهم مغربي (حوالي 2100 دولار أمريكي)، ثم شُدد الحكم لاحقاً بعد استئنافه في 12 سبتمبر/أيلول 2017، لتصبح مدة السجن عامًا واحدًا. وفي أعقاب ذلك، أُضرب عن الطعام لستة أيامٍ للإعراب عن احتجاجه. وتعلقت القضية بتصريحات أدلى بها في ميدانٍ عام بالحسيمة، عشية احتجاج حاشد نُظِم في 20 يوليو/تموز 2017، والتي سُجلت في مقطع مصور وتم تناقلها على مواقع التواصل الاجتماعي. وشكلت إدانته انتهاكًا صارخًا لحرية التعبير والتجمع.

وإلى جانب ناصر زفزافي وحميد المهداوي، احتُجز خمسة أشخاص آخرين اعتُقلوا على خلفية احتجاجات منطقة الريف، رهن الحبس الانفرادي المطول. فاحتُجز محمد جلول ونبيل أحمجيق ومحمد المجاوي ومحمد الأسريحي وخالد البركة رهن الحبس الانفرادي المطول، خلال ما يقرب من ثلاثة أشهر، إلى أن أغلقت المحكمة تحقيقها، ثم نُقلوا إلى زنازين جماعية في أغسطس/آب 2017.

وتُعرف "قواعد مانديلا" الحبس الانفرادي بأنه "حبس السجناء لمدة 22 ساعة أو أكثر في اليوم دون سبيل لإجراء اتصال ذي معنى مع الغير"، وتعتبر الحبس الانفرادي مطولاً، إذا زادت مدته على 15 يوماً متتاليًا.

ويُحتجز 50 من 54 شخصًا، اتهمتهم "محكمة الاستئناف بالدار البيضاء" على خلفية احتجاجات الريف، بالسجن المحلي عين السبع 1، بينما أُفرج عن أربعة، إلى حين محاكمتهم. وتسافر الغالبية العظمى من أسر المعتقلين مسافة تصل إلى أكثر من 550 كيلومترًا، من الحسيمة وأنحاء منطقة الريف الأخرى إلى السجن المحلي عين السبع 1، المعروف أيضًا بسجن "عكاشة"، والذي يقع على مقربة من الدار البيضاء، عاصمة المغرب الاقتصادية. وبدأت جلسات محاكمة ذويهم في 12 سبتمبر/أيلول 2017.

ويتضمن المضربون عن الطعام بين معتقلي احتجاجات الريف، 35 شخصًا في السجن المحلي عين السبع 1. كما أن حالاتهم الصحية تتدهور على نحوٍ مطرد، ولا سيما هؤلاء الذين امتنعوا عن شرب الماء لمدة أسبوع، احتجاجًا على الأعمال الانتقامية الواضحة التي وقعت بحق المضربين عن الطعام، أثناء تفتيش الزنازين والتفتيش الذاتي لهم، في 20 سبتمبر/أيلول 2017، بالسجن المحلي عين السبع 1. كما يُضرب أيضًا عن الطعام معتقلو احتجاجات الريف الآخرون المُحتجزون بثلاثة سجون في فاس وتازة وتاوريرت وجرسيف.

وكررت "المنذوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج" في المغرب، علانيةً إنكارها لحالات الإضراب عن الطعام، على الرغم من أن بعض المعتقلين قابلوا مسؤولين قضائيين بالفعل، ونُقلوا إلى عيادة السجن، بسبب حالاتهم الصحية المتدهورة. وتقع على السلطات مسؤولية ضمان عرض المعتقلين المضربين عن الطعام على عاملين مؤهلين في المجال الطبي، وتوفير الرعاية الطبية الكافية لهم.

ينادي الحراك الشعبي في منطقة الريف بتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين الخدمات العامة في هذه المنطقة في شمال المغرب، التي لطالما كانت مهمشة. كما يقول محامو الدفاع إن الكثير من المحتجين يواجهون تهمةً ملفقة جراء إما احتجاجهم السلمي، أو معارضتهم، أو قيامهم بتغطية المظاهرات عبر الإنترنت. واعتقلت الشرطة، منذ مايو/أيار 2017، المئات من الأشخاص على خلفية الاحتجاجات بمنطقة الريف، من بينهم الكثير على نحوٍ تعسفي، وتضمنوا ناشطين سلميين وبعض الصحفيين. وتظل الغالبية العظمى منهم رهن الاحتجاز. كما صدر بحق العشرات أحكام بالسجن لمدد وصلت إلى 20 عامًا على خلفية تهم تتعلق بالاحتجاجات.

وللمزيد من المعلومات، انظر "المغرب: عشرات المعتقلين بسبب الاحتجاجات الجماعية في منطقة الريف يبلغون عن تعرضهم للتعذيب في الحجز" (قصة إخبارية):

<https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2017/08/morocco-dozens-arrested-over-mass-protests-in-rif-report-torture-in-custody/>

الاسم: ناصر زفزافي (ذكر)، حميد المهداوي (ذكر)، 35 شخصاً مجهولاً (ذكور)

النوع: ذكور

التحرك العاجل: UA 229/7 رقم الوثيقة: MDE 29/7208/2017 المغرب بتاريخ: 4 أكتوبر/تشرين الأول 2017